

ماركس ضد سبنسر

2016-عام ستالين؟

يريد التصنيع السريع على حساب الفلاحين عن طريق نقل القيمة من الريف إلى المدن عبر أنظمة أسعار تمتص الفائض في الزراعة من أجل استخدامه في عملية التصنيع السريعة. في نفس الوقت، احتدم الصراع السياسي داخل الحزب حول قضايا كثيرة وكان لتسلم ستالين منصب الأمين العام (كان في تلك الفترة منصباً تنظيمياً لم يردده غيره من القادة البولشفيين التاريخيين) الفرصة التي استخدمها للإسكاف بأكثر مفاصل الحزب الأساسية. بعد هزيمة اليسار ونفي تروتسكي وبعد انهيار الانتاج الزراعي في 1927 رأى ستالين أنه لم يعد هناك معوق سياسي للانعطاف إلى اليسار وأنه لا بد من التصنيع السريع لبناء الاشتراكية وتبني أفكار بريوجينسكي، الذي أطلقه من منفاه في سيبيريا. انقض ستالين بعد ذلك على بوخارين الذي بقي على مواقفه، وأقرت الخطة الخمسية الأولى في عام 1928 معلنة بدء التخطيط المركزي للحزب تُوجت بمحاكمات موسكو الشهيرة وإعدام بوخارين في آذار 1938. هكذا على شفير الحرب العالمية الثانية تمكن ستالين من إحكام سيطرته على الحزب، والدولة وبذلك الوقت كان أكثر أعضاء الهيئات القيادية التي شاركت في ثورة 1917 قد أعدمت أو نفيت إلى الداخل والخارج.

كانت نقاشات التصنيع على مستوى عال من العلم وقد شارك بها ألع مفكرين في الحزب اللذين كانا كتباً سوية «ألف باء الشيوعية» ولا تزال تحتل مركزاً في الفكر الاقتصادي، إذ خصص لها جوزيف ستيفلز فصلاً في كتابه «الضرائب وعبء التنمية الاقتصادية» الصادر في 2002. وعلى المستويين التقني والتاريخي كان للتخطيط المركزي الأثر البارز في نقل الاتحاد السوفياتي إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة. وكان ذلك السبب الرئيسي في الانتصار على النازية وتحوله إلى قوة عظمى. إلا أن الصراع مع بوخارين أفقد الحزب روحه فقد كان بوخارين أصغر قادته وألمعهم وقد كان حبيب الحزب كله.

اعتبره الكثيرون وعلى رأسهم لينين أنه أهم منظري الحزب البلشفي ولقد حمل لواء الماركسية حتى في أحلك الظروف خلال إبعاده عن المكتب السياسي وعن تحرير جريدة الأزستيا وخلال محاكمته القاسية وإعدامه. في عام 1988 بعد 50 سنة، حكمت المحكمة العليا السوفياتية ببراءة بوخارين من جميع التهم التي وجهت إليه. في «عام ستالين» نتذكر ضحايا الستالينية ولكن في نفس الوقت وكما قال أحد مسؤولي جمهورية لوهانسك الشعبية في أوكرانيا لمراسل الاندبندنت البريطانية دفاعاً عن احترامهم لستالين «اقترح أن تقرؤا تاريخكم أتمم- إن الملوك الانكليز هم بعيدون كل البعد عن المثالية».

نعم، ستالين لم ولن يكون مثلاً أعلى يُحتذى به، ولكنه جزء كبير من التراث الماركسي في تجلية السياسي. هذا لا يمكن نكرانه كما لا يمكن في نفس الوقت نكران أن ستالين والستالينية ارتكبا اخطاء جسيمة لعبت دوراً كبيراً في أقول ما عُرف بالاشتراكية المحققة في نهاية القرن العشرين. اليوم عام 2016، سيكون في بعض من روسيا عام ستالين، وهذا ربما لجدي في يومنا هذا، ولكن في العالم أجمع نريده عام انبثاق جديد لأفكار الاشتراكية والسلام والتقدم.

غسان ديبه

«اعلموا ايها الرضاة ان علم هذا العلم الذي ستحملونه خلال مسيرتكم المنصرة نحو الشيوعية هناك ايضا نشاط من دمي»
نيكولاي بوخارين

من بين الأشخاص التاريخيين الذين أثاروا ولا يزالون يثيرون الجدل العنيف حولهم، إن كان في كلام سريع حول العشاء أو في اجتماع أكثر جدية، يحتل الزعيم السوفياتي الراحل جوزيف ستالين المرتبة الأولى بامتياز. لماذا يثير ستالين كل هذه العواطف والآراء؟ والتي قد تختلف أيضاً باختلاف الحقبة التاريخية؟ على سبيل المثال، أحب الأميركيون «العم جو»، وهو الاسم الذي أطلقه عليه روزفلت وتشرشل خلال الحرب العالمية الثانية. بعد الحرب، أصبح العم جو الشيطان بعينه مع بداية الحرب الباردة التي أطلقها الأميركيون والغرب ضد الاتحاد السوفياتي، لا لسبب بل لامتلاكه السلاح النووي واتساع نفوذه في أوروبا وإحساس الغرب بالتململ في المستعمرات والخوف من الاشتراكية هناك. لم يرد ستالين ولا الاتحاد السوفياتي إشعال الحرب الباردة، وحتى إعلان دولة ألمانيا الديمقراطية في 1949 في المناطق الخاضعة للسيطرة السوفياتية لم يكن مخططاً له بل جاء رداً على إعلان جمهورية ألمانيا الفدرالية، إذ نقل الاتحاد السوفياتي قبل ذلك الكثير من الأصول الثابتة الموجودة في مناطق نفوذه إلى الداخل السوفياتي كتعويضات حرب ضد ألمانيا.

على المستوى الفكري يحلو لبعض الماركسيين أن ينفي عن ستالين صفة الماركسية وهذا خطأ شائع، إذ أن الستالينية، بكل انحرافاتهما، تبقى إحدى تجليات الماركسية على المستويين السياسي والتاريخي. كما يحلو للبعض من أعداء الشيوعية أن يساوي بين الستالينية والماركسية وهذا أيضاً غير صحيح. في القلب الآخر، يعظم الكثيرون ستالين وهناك الآن عودة كبيرة للاحتفاء

به، إذ أعلن الشيوعيون في مدينة بنزا في روسيا أن عام 2016 هو عام ستالين، وترتفع صورته في أرجاء المناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين في أوكرانيا. كما أن هناك حملة لإعادة تسمية فولغوغراد بستالينغراد وهو الاسم الذي استبدل في عام 1961 بعد فترة من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وخطاب خروتشوف الشهير الذي انتقد عبادة الشخص وفضح الانتهاكات الستالينية. وكان المجلس المحلي للمدينة قد أقر في 2013 أن تتحول مؤقتاً فولغوغراد إلى ستالينغراد 9 مرات سنوياً خلال الأيام التذكارية. كيف صعد ستالين إلى السلطة؟ لقد كانت فترة العشرينيات التي تلت ثورة أكتوبر في 1917 حافلة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية في الاتحاد السوفياتي. على المستوى الاقتصادي جرى في تلك الفترة ما عُرف بنقاشات التصنيع التي وقف فيها ستالين إلى جانب نيكولاي بوخارين المنظر الأساسي لفكرة التطور التدريجي نحو الاشتراكية بالتحالف بين العمال والفلاحين. في القلب الآخر كانت المعارضة اليسارية والتي مثلها على المستوى الاقتصادي المنظر الأساسي لفكرة «التراكم الاشتراكي الأولي» فيجيني بريوجينسكي وكان هذا اليسار

القانونية بين من رأى أن هذه المواد المبجلة مرتبطة بأكثر من ثلاثين مادة، وبالتالي لا يمكن تطبيقها ومن وجد أن القانون قابل للتطبيق ما عدا المواد التي ابطلت، وأن القاضي المنفرد له الحق في أن يحل مكان اللجنة. عند بداية عام 2015، اجتمع رئيس مجلس القضاء الأعلى مع قضاة الإجراءات على مختلف درجاتهم لتبادل فهم قرار المجلس الدستوري، حينها وفي حديث لـ «الأخبار» شدّد فهد على أن لا رأي ملزماً للقضاة (http://www.al-akhbar.com/node/225483)، لتشهد الشهر المقبل بعد حديث القاضي فهد أحكاماً قضائية متناقضة على مستوى البداية والاستئناف (http://www.237894/al-akhbar.com/node/92160) القديم وقانون الإجراءات الجديد، مُحدثين بذلك فوضى مست «الأمن القضائي»، وفق ما صرح به مرة القاضي فهد، كما مست المساواة بين المواطنين الذين ما عادوا يعرفون على أساس أي قانون يجري النقاضي. خلال هذه الفترة، كانت لجنة الإدارة والعدل تعقد جلسات نقاش لاجراء تعديلات على القانون. في 27 نيسان، أنهت اللجنة التعديلات بعد 15 جلسة عُقدت على مدار 5 أشهر، من دون أن تتمكن من طرح أي صيغة توفّق بين الحق بالسكن وحق مالك المأجور بملكه، وأبقت إشكالية القانون (http://www.al-akhbar.com/node/231587). وعلى الرغم من عدم رضى الطرفين بالتعديلات «الشكلية» التي حصلت، إلا أن مجلس النواب لم يقرها بعد.

في مثل هذا اليوم، صرح رئيس مجلس النواب نبيه بري بأن قانون الإجراءات الجديد غير نافذ، هذا الموقف بقي تصريحاً ولم يُرفق بأي خطوة عملية. عُقد مجلس النواب في شهر تشرين الثاني لإقرار قانون استعادة الجنسية اللبنانية فيما لم يُبحث قانون الإجراءات. «يجوا يشيلوني من البيت»، يقول مُراد كرم، المستشار في الجميرة في تحدّي لأي محاولة لتطبيق القانون، فيما يحذر المالكون من دعوات التمرد على القانون وتبعاته.



المالك من عبء الإسكان من دون أن تأخذ الدولة على عاتقها هذا العبء، إلا على نحو مجتزأ وملتبس مع ما يحتمله ذلك من أهداف خفية أو غير معلنة على صعيد الاستثمارات أو الفرز الطائفي والطبقي». وبالنتيجة، بحسب صاغية، «جرى تجريد المستأجر من ضمانة السكن المتمثلة بالتعميد القانوني من دون أن يعطى أي ضمانات بديلة موازية».

«مشكلتنا مع الدولة»، هذا ما يتفق عليه كل من المستأجرين والمالكين، «طرفي النزاع» يريان أن الراعي الاجتماعي لحق السكن هو الدولة وهي المسؤولة عن تأمين الحقوق، مناصفة بين المالكين. إلا أنه فعليا، وعلى عكس «المفروض»، عمدت مكونات الدولة إلى التنصل من مسؤولياتها.

عندما تقدّم عشرة نواب بالطعن في القانون في تموز عام 2014، أصدر المجلس الدستوري قراراً بطل بموجبه مادتين ونصف مادة (7 و 13 والفقرة ب من المادة 18)، وهي المواد التي تخص على إنشاء لجنة خاصة للنظر في استفادة المستأجرين ذوي الدخل المحدود من الصندوق الخاص للإيجارات السكنية.

لم يحدد المجلس إذا كان القانون نافذاً ام لا، واختلفت وجهات النظر

تينتال تراست»

يرفضه الموظفون، لا بل هم قلقون من أن تلجأ إدارة المصرف، بهدف إنقاذ شركة التأمين التي تملكها، من قضم حقوق مكتسبة إضافية، ولا سيما بعدما تناهت إلى مسامعهم أن هناك نية لقضم التقديمات الممنوحة لتغطية الأدوية وزيادة الكلفة على الموظفين بمعدل 10% إضافية. هذه المشكلة ليست محصورة بموظفي بنك ميد حصراً الذين يزيد عددهم عن 2400 موظف، بل هناك موظفو الشركات الأخرى ضمن المجموعة وهم يعدون بالألاف، وهي مشكلة متفرعة عن الأزمة المالية الحريية التي أفقدت شركة التأمين جاذبيتها لاستقطاب زبائن بواسطة النفوذ السياسي.

لديهم التغطية المنصوص عنها في القوانين المرعية وفي عقد العمل الجماعي الموقع بين جمعية المصارف وبين اتحاد نقابات موظفي المصارف أيضاً، وهذا النوع من البوالص لا يدخل ضمن عقد العمل الجماعي». في المقابل، تشير المصادر إلى المادة 24 من عقد العمل الجماعي التي تنص على أن «يستفيد موظفو المصارف من أي فئة كانوا من العطاءات التي يمنحها صندوق الضمان الصحي مع حفظ الحقوق المكتسبة للمستخدمين الذين يعملون في مصارف تمنح عطاءات أفضل».

إذاً، إن استعمال عقد العمل الجماعي لتمكين إدارة بنك ميد من قضم الحقوق المكتسبة للموظفين أمر

عريضة وتوقعها رفضاً لهذا الأمر... رئيس نقابة موظفي المصارف أسد خوري وهو موظف لدى «بنك ميد» أبلغ «الأخبار»، أنه حاول ثني الإدارة عن قرارها، إلا أنه فشل في الأمر،

كلفة بوليصة التأمين لتغطية الأهل المضمونين ارتفعت ثلاثة أضعاف

لأن الإدارة كانت تريد وقف التغطية الصحية الخاصة للأهل المضمونين على عائق الموظفين بصورة نهائية، لكنها وافقت على إبقاء البوليصة بهذا السعر وترك الخيار للموظف (وخصوصاً أن الموظفين وأهلهم

تختلف طريقة الخيار بين شركة وأخرى فهي في بنك ميد واضحة لأنه خاضع لعقد العمل الجماعي، فيما الخيارات المتاحة لدى باقي الشركات (مختلفة) والعناية خارج المستشفى (فحوصات مخبرية وصور مختلفة). وفي «بنك ميد» بالتحديد، كان الموظفون يدفعون نحو 1,125 ألف ليرة ثمن بوليصة التأمين لتغطية فرق الضمان والعناية خارج المستشفى للأهل المضمونين على عاتقهم، إلا أنهم تلقوا مذكرة من إدارة الموارد البشرية تفيد بأن كلفة البوليصة ارتفعت إلى 3 ملايين ليرة سنوياً، ما أثار بلبلة واسعة بين الموظفين، وخصوصاً موظفي الفروع في المناطق الذين قرّر بعضهم تنظيم

يحتاجون إلى العناية الطبية. وتبين أيضاً أن الشركة لم تتمكن من استقطاب زبائن إضافية؛ ففي نقابة المهندسين إن مصدر الربح الأساسي ليس البوالص التي تصدرها الشركة للمهندسين، بل البوالص التي تحصل عليها من خارج العقد مثل بوالص التأمين على السيارات وعلى الورش ومواقع العمل وسواها. غير أن هذه البوالص ذهبت لشركات أخرى بأسعار تنافسية. هكذا بدت المشكلة الأساسية للشركة في الأهل المضمونين على عاتق الموظفين في أي من شركات المجموعة. هؤلاء كان لديهم الخيار في شراء بوليصة تأمين لتغطية فرق الضمان، أي نسبة الـ 10% عند الاستشفاء